130 سلسلة محاضرات الإمارات

مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

– 130 –

مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-241-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-242-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

نظراً للعوامل الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية، يرى المراقبون في الخارج أن منطقة الخليج تمثل منطقة مصالح حيوية. وهذا ما جعل دول الخليج خصوصاً والمجتمع الدولي عموماً يدركان قوة مصادر التهديد المتعلقة بأمن الخليج. وإذا كان "البعد النفطي" ومعه "البعد الجيوستراتيجي" قد شكّلا وصاغا سياسات عديد من الدول المهتمة بمنطقة الخليج، فإن تقليص واحتواء أية تهديدات يمكن أن تعرض أمن المنطقة الشامل -وبخاصة أمن مصادر النفط وإمداداته- للخطر، قد أصبح في هذا السياق أمراً مهماً ومحط اهتمام القوى الخارجية.

بعد الغزو الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين في 9 نيسان/ إبريل 2003، أخذت التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعداً جديداً، حيث لم تعد دول الخليج تعتبر بغداد تهديداً مباشراً أو "راهناً" منذ أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأساسي المتحكم بشؤون العراق الاستراتيجية والأمنية. وأمريكا كما أصاب أحد الخبراء «هي الآن لاعب أساسي فاعل في شؤون الشرق الأوسط، حيث أخذت على عاتقها مسؤولية نشر الديمقراطية وإزالة الأخطار التي تهدد أمن منطقة الخليج، بما فيها وبشكل أساسي طموحات إيران بنفوذ إقليمي والقلاقل الداخلية في العراق».[1] إلا أن قوة إيران في المجالات الجيوسياسية والديمغرافية والاقتصادية والعسكرية ازدادت في ظل غياب دور العراق كقوة إقليمية.

لذلك من المهم أن نفهم كيف ينظر اللاعبون الرئيسيون في سياسات الخليج إلى أوضاعهم، والتهديدات التي تواجه تلك الأوضاع، والسياسات المتعلقة بدورهم في تحقيق الأمن، ولاسيما منذ الهجمات التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001.

ولتحقيق هذا الفهم، تثير هذه الورقة عدداً من التساؤلات، وتسعى عبر مناقشتها إلى وضع أساس لنظام أمن استراتيجي جماعي جديد لمنطقة الخليج يشمل السياسات والمواقف الخاصة بالأطراف الرئيسية، أي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية و"العراق الجديد" وإيران.

وسنقوم في هذه الدراسة الموجزة أولاً بمراجعة التهديدات المتوقعة في منطقة الخليج، ثم ننتقل للإجابة عن هذه الأسئلة: (1) لماذا ثمة حاجة لوضع نظام أمن استراتيجي جماعي جديد لإدارة أمن الخليج؟ و(2) كيف سيتم وضع هذا النظام؟ و(3) ما مدى الفاعلية التي سيحققها هذا النظام الجديد في إدارة أمن الخليج؟ ونختتم الدراسة ببعض التعليقات على توقعات مستقبل أمن الخليج.

التهديدات الأمنية المتوقعة

كان أمن الخليج يوصف دوماً بكونه "في مرحلة تحوّل" مع انقضاء النظام القديم وحلول نظام جديد لم تتبلور بنيته بعد بشكل واضح. أما من منظور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهناك مجموعة كبيرة من القضايا

المتشابكة التي يجب تسليط الضوء على اثنتين منها: (1) تأثير وضع العراق الأمني غير المستقر، و(2) نية إيران بسط "سيطرتها" في المنطقة.

ولإيضاح هاتين المسألتين، يجب إمعان النظر في السيطرة الأمريكية على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي، ولاسيما بعد إزالة نظام البعث من العراق.

دور الولايات المتحدة الاستراتيجي والاقتصادي في المنطقة

تنبع المصالح الجيوستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج من رغبتها في ضمان أمن موارد الطاقة العالمية. وقد أكدت سياسات واشنطن المعلنة بعد غزو العراق على أهداف: منها نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، واحتواء الإرهاب العالمي، وإمكانية نشر الديمقراطية تدريجياً في المنطقة بتطبيق نموذج ناجح للديمقراطية في العراق؛ ولكن تغيير النظام فيه فشل في إحداث "تسونامي الديمقراطية" الذي توقعه جيمس جيلفن.[2]

وبرغم ذلك، فقد أدى غزو الولايات المتحدة للعراق والسيطرة عليه لاحقاً إلى خلق نظام سياسي ودستوري جديد متحرر نسبياً. وتجدر الملاحظة أن باتريك باشام أصاب بقوله: «إن بقاء المؤسسات الديمقراطية على المدى الطويل يتطلب بنية سياسية خاصة».[3] أما فيما يخص ملف أسلحة الدمار الشامل، فقد فشل فريق التحقيق في العراق في إثبات تورط العراق بامتلاك

أية أسلحة دمار شامل فاعلة في عام 2003 أو حتى في عام 2008. والعنصر الأكثر إثارة للقلق في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هو توريط العراق كدولة على خط المواجهة في محاربة الإرهاب، وهذا شيء لم يكن يعانيه العراقيون قبل الغزو الأمريكي لبلدهم.

ويعتقد بعض الخبراء أن نجاح التجربة السياسية العراقية الجديدة سيكون له انعكاساته ليس فقط على الشعب العراقي بل على الولايات المتحدة وأوربا أيضاً،[4] ولكن يبقى السؤال الهام: هل ستكون هذه التغييرات إيجابية أم سلبية أم كلا الأمرين معاً؟

وفيما يتعلق بالمصالح النفطية، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد كميات أكبر من النفط من مناطق أخرى، فمايزال الخليج يحتفظ بمكانة هامة في استراتيجية الطاقة الأمريكية؛ فمنطقة الخليج تحوي حوالي ثلثي احتياطي النفط العالمي و«نحو 25٪ من الإنتاج العالمي للنفط ... والسعودية وحدها مسؤولة عن حوالي 15٪ منها».[5] وعلاوة على ذلك، «برغم المخاوف التي يتم التعبير عنها باستمرار حول "الاعتماد" على الشرق الأوسط، فإن اقتصادات العالم والولايات المتحدة الأمريكية تستفيد بشكل واضح من حصولها على هذه الموارد بأسعار منخفضة».[6]

وتشير التقديرات إلى أن العراق وحده يمتلك احتياطيات نفطية تبلغ 112 مليار برميل على الأقل، وهو ثاني أكبر احتياطي في العالم،[7] وبالمقابل لا تمتلك الولايات المتحدة سوى 2٪ فقط من احتياطي النفط العالمي الفعلي.[8]

ومن غير الواضح إذا كان بوسع العراق أن ينافس المملكة العربية السعودية في مجال النفط، لأن هشاشة الوضع الأمني الحالي في العراق تؤثر سلبياً في تدفق صادراته من النفط. والصحيح أنه يجب حالياً، أكثر من أي وقت مضى، ربط "الأمن الاقتصادي" أو "أمن النفط" بـ"الأمنين السياسي والعسكري". ولذلك فقد أصاب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء القطري ووزير الخارجية، حين قال: «لا يمكن تحقيق الأمن السياسي دون تحقيق الأمن الاقتصادي».[9] ومن الواضح أن معادلة سياسات القوى الإقليمية شاملة وتركز على التفاعل الديناميي بين الأمن السياسي والعسكري والاقتصادي.

أثر الوضع الأمني المتقلب في العراق

ساد جوّ من التفاؤل عند انطلاق الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، وحينها كتب إياد المناع، وهو إعلامي ومحلل سياسي كويتي: «كانت الإطاحة بصدام حسين مكسباً فعلياً حققته قوة أجنبية للكويت ودول الخليج الأخرى».[10] لكن الكثيرين – ومنهم المناع – كانوا مدركين تماماً مدى الصعوبة التي ستواجهها مهمة تحقيق الاستقرار في العراق: «سيكون لطرد صدام من الحكم أثر هام على الدول المجاورة للعراق، لكن طبيعته ستعتمد على سير الأحداث في بغداد؛ لأن الاستقرار والأمن في العراق عنصران أساسيان للتغيير في هذه المنطقة».[11]

منذ السقوط المؤثر لبغداد في 9 نيسان/ إبريل 2003، سقط نظام الدولة بأكمله في العراق، وبخاصة بنيتها العسكرية والأمنية؛ وفقد معه العراقيون

أي شعور "بالأمن الداخلي" بسبب التأثيرات المتصاعدة للإرهاب والحرب على الإرهاب. وقد اعتبرت أكثرية العراقيين أن تسريح الجيش العراقي من قبل بول بريمر الثالث، الحاكم المدني (الحاكم الإداري) الذي ولّته أمريكا على العراق، خطأً فادح زاد الطين بلةً، وأدى إلى تعقيدات كبيرة صعبت وضع أسس لنظام أمني وطني.

وأدى إسقاط نظام البعث في العراق بجميع تداعياته الأمنية إلى بروز حواجز خطيرة وغير متوقعة أعاقت إعادة الاستقرار إلى عراق ما بعد الحرب،[12] وبالتالي فقد يستغرق تحقيق المصالحة الوطنية العراقية وإعادة الإعمار سنوات طويلة. وهذا يعني أيضاً أن العراق سيحتاج إلى وقت أطول لتعبئة وتدريب جيش عراقي قوي وكفؤ يمكنه حشد ما لا يقل عن خمسمئة ألف جندي ليتمكن من الوقوف – أو البدء بوقوف – موقف الند للدول المجاورة كإيران وتركيا. ومنذ عام 2004 «بلغ تعداد الجيش العراقي 10 آلاف جندي، بالمقارنة مع 7 آلاف جندي عند تأسيسه»،[13] وبلغ عدد عناصر قوى الشرطة العراقية 87 ألفاً بحلول منتصف عام 2004.[14] ومنذ ذلك الحين، يشهد تعداد الجيش العراقي المدرب جيداً ارتفاعاً مطّرداً، وإن لم يكن بالمستويات المتوقعة.

ومما زاد الأمور سوءاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن مستعدة بالشكل الكافي للتعامل مع تداعيات قيامها بإسقاط صدام حسين. وفي هذا الصدد يقول لاري دايموند، مستشار أول سابق لسلطة التحالف المؤقتة في بغداد: «كان واضحاً منذ اليوم الأول لسقوط بغداد في 9 نيسان/ إبريل 2003، أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تمتلك العدد الكافي من القوات على

الأرض».[15] وأضاف أن هناك حاجة ملحة لقوات فاعلة متنقلة تعمل وفق مختلف قواعد الاشتباك، وهي «نوع من الدّرك "الجندرما" الأقوياء» مؤلفة من "قوات شرطة متنقلة مدربة ومسلحة جيداً" لضبط الوضع الداخلي.[16]

ومنذ عام 2004، ونتيجة سلسلة طويلة من الحسابات الأمريكية الخاطئة، وضعت قوات التحالف العراق في حالة أسوأ بكثير من اللازم، وتبخرت جميع الآمال بتحقيق الديمقراطية فيه على المدى الطويل مع استمرار مسلسل قتل العراقيين والأمريكيين وغيرهم من الأجانب في العراق».[17] وتجدر الإشارة إلى ارتفاع كبير في أعداد القتلى والمصابين إصابات خطيرة بين صفوف العراقيين، سواء كانوا من المدنيين أو قوات الشرطة أو الجيش، منذ ذلك الحين.

وقد شددت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية الحفاظ على استقرار العراق ووحدته وسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية في جميع المناسبات، وبخاصة في القمم والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد في الخليج. ولكن هذه الأهداف ماتزال بعيدة المنال بسبب وجود القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى في العراق، ولاسيما أن الرئيس بوش أكد أن القوات الأمريكية ستبقى «حتى يصبح العراق دولة ديمقراطية تمثل جميع فئات شعبها وتعيش بسلام مع جيرانها وتستطيع الدفاع عن نفسها».[18] وقد يستغرق تحقيق ذلك سنوات بغض النظر عن الظروف الاستثنائية. كما أدى الفشل المتوقع للولايات المتحدة في صون سلامة العراق الإقليمية والوطنية، إلى إتاحة الفرصة أمام جميع أنواع التدخلات الخارجية من الدول المتاخمة.

كما قد تهدد هذه العوامل وحدة العراق الوطنية وتؤدي إلى تقسيمه إلى جزأين. ويؤكد محمد أيوب أن «خط التصدع الأساسي في العراق يكمن بين الشمال الكردي وباقي العراق الذي يقطنه العرب».[19] ومن هذا المنظور، سيؤدي السيناريو الحالي الذي ينذر بتفكيك الشعب العراقي على أساس عرقي وطائفي ليس فقط إلى احتمال نشوب حرب أهلية، بل سيكون لتأثيراته صدى قوي عبر منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي؛ مما قد يشجع أنقرة على التدخل في الأجزاء الشمالية من العراق (كركوك بشكل خاص) وطهران على التدخل في المناطق الجنوبية والفرات الأوسط.

وفي هذا السيناريو، قد يصبح موقف واشنطن أكثر تعقيداً وحرجاً، وبالتالي «ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية في وضع صعب لا تحسد عليه تلومها فيه جميع الأطراف».[20] وحتى لو تم الإقرار بالموقف الكردي من مبدأ الفيدرالية وجرى تطبيقه، فإن مسألة العلاقات الإيرانية بالعراق على أسس طائفية واجتماعية واقتصادية قد تؤدي إلى مزيد من التدخل الأمريكي المباشر بالسياسات الداخلية للعراق، مما سيشعل بدوره "حرباً استباقية أخرى"، ولكن هذه المرة ضد إيران،[21] التي قد يتفاقم وضعها نتيجة أي تدهور غير متوقع في العلاقات الأمريكية-الإيرانية حول برنامج طهران النووي أو حول قضايا أخرى تهم أمن المنطقة أو الخليج.

برغم رغبة العراقيين العارمة بانسحاب القوات الأمريكية، لم يتم تحديد جدول زمني لذلك، على الأقل وقت إعداد هذه الورقة. ويتوقع خبراء سياسيون أمريكيون، بشكل رئيسي من الحزب الجمهوري، وأية سلطة عراقية حالية، أن يؤدي انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية إلى مزيد من العنف. كما

توقع بعض المراقبين أن أي انسحاب مهما كان نوعه سيصب في مصلحة الإرهابيين فقط. إلا أن العراقيين الذين يمثلون المعارضة يؤكدون أن سياسة الإبقاء على "القوات المتعددة الجنسيات" (القوات الأمريكية بخاصة) في العراق سيثير مزيداً من العنف، لأن الوجود الأمريكي يعتبر جزءاً من المشكلة وليس حلاً لها.

قد يلقى هذا الجدل آذاناً مصغية بين أنصار القاعدة في العراق (التي كان يقودها سابقاً أبو مصعب الزرقاوي)، وجماعة القاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية التي حاولت جاهدة، برغم قلة نجاحها، أن تغرس بذور الخلاف الداخلي العضال في العراق وتفصم عرى وحدته الوطنية.

أشار ودود حمد في مقالة له تحت عنوان «تحليل الوضع في العراق: الأبعاد الاجتماعية والسياسية والعرقية للمقاومة»، إلى أن العراقيين بحاجة إلى صون السلم بدل العنف؛ حيث يقدم حمد تقويمات منطقية تتعلق بأعمال القتل المستمرة لمئات المدنيين يومياً في العراق.[22] وبالفعل، لم تتوقف آثار العنف عند الأضرار الجسيمة التي تكبدتها دولة العراق وتقويض الجهود الرامية إلى إعادة إعمار العراق وتحقيق التنمية، بل إنها شوهت الصورة الشرعية للمقاومة الوطنية.[23] كما أن اللجوء إلى العنف يعزز فرص الفوضى المدنية، وبالتالي تأخير أي انسحاب عسكري فعلي للقوات الأمريكية خلال السنوات القليلة القادمة.

وأشارت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، وبعبارة تتسم بالمغالاة، إلى أن العراق يعتبر في «قلب إمبراطورية استبدادية

تشمل العالم الإسلامي برمته، وإذا تخلينا [الولايات المتحدة] عنه في هذه المرحلة، فإننا سنعطي الإرهابيين ما يريدون تماماً، ونهجر الديمقراطيين في العراق في أحوج أوقاتهم إلينا، بالإضافة إلى أن ذلك سيعزز الجرأة لدى جميع أعداء الحرية عبر منطقة الشرق الأوسط، وسيضيع أية فرصة لشعوب هذه المنطقة في بناء مستقبل مفعم بالأمل والفضيلة؛ وفوق كل شيء، سنجعل أمريكا أكثر هشاشة وتعرضاً للخطر».[24]

ومن جانب آخر، أقر جيرمي جرينستوك، المندوب البريطاني السابق لدى الأمم المتحدة والذي أصبح لاحقاً المبعوث البريطاني الرسمي الأول في العراق، بأن الخطأ الذي حدث في إدارة الوضع الأمني بالعراق خلال الفترة المبكرة من الاحتلال الأمريكي والبريطاني يقوم أساساً على الفشل الأنجلو-أمريكي في "الفوز بقلوب العراقيين وعقولهم". وشدد على الحاجة إلى الوضوح، وخاصة بشأن موعد انسحاب قوات التحالف من العراق، نظراً لتردي الأوضاع المعيشية للعراقيين.[25]

تحتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل مسألة ما إذا كان وجود أمريكي قوي في العراق (وعبر المنطقة في الواقع) يصب في مصلحة أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو أن هناك بديلاً أفضل. وعلى العموم، ثمة حاجة إلى بقاء وحدات صغيرة وفاعلة من القوات المتعددة الجنسيات - أي "حيادية" في العراق بهدف الحفاظ على الأمن إلى أن تصبح القوات العراقية قادرة على تولي هذه المهمة بكفاءة. والأمر الآخر المثير للقلق هو كيف يفيد ضعف القوة العسكرية العراقية القوى الإقليمية، ولاسيما إيران.

أهداف إيران وسياساتها الإقليمية المهيمنة

تدرك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تماماً بأن «استثناء العراق من المعادلة الاستراتيجية في المنطقة يفسح مجالاً أوسع لإيران، وهي الدولة الكبرى في المنطقة، والتي من المحتمل [في المستقبل] أن تمتلك أسلحة نووية».[26] ومع أن إيران لا تملك بعد التقنية النووية اللازمة، فإن لضعف القوات العسكرية العراقية آثاراً استراتيجية خطيرة وهامة على الصعيد الإقليمي. وبالفعل، فقد تتفاقم الظروف الجيوستراتيجية جميعاً نتيجةً للضعف المتنامي للمؤسسة العسكرية في العراق.

ونظراً للوضع المتردي في العراق، يقول بعض المراقبين إن إيران قد تسعى إلى أن تكون قوة متنفذة في العراق والمنطقة من خلال تأثير قوتها العسكرية ودعمها للسياسات الطائفية في العراق والدول الأخرى. وفي الحقيقة، دعمت إيران "الائتلاف العراقي الموحد" – وهو حزب يهيمن عليه الشيعة – في الأمور السياسية والمسائل المتعلقة بالدستور.[27] ويشير المراقبون، بغية تأييد فكرتهم هذه، إلى أن مليشيا بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ماتزال تستمد دعماً قوياً من طهران، مع أن هذه تنكر التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

قد تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – وبخاصة المملكة العربية السعودية – أن التطور السريع والإيجابي للعلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والعراق يتم على حساب أمن الخليج والمصالح الوطنية. وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً

يشوبه الحذر لإشراك إيران في العملية الدبلوماسية لتحقيق الاستقرار في العراق؛ ولكن عبثاً.[28]

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تعترف بإيران حليفاً مناسباً في حرب أفغانستان عام 2002 أو في حملة الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003. ولم يوافق الأمريكيون إلا مؤخراً على الجلوس إلى طاولة واحدة مع الإيرانيين، وذلك في مؤتمر أمن العراق ببغداد في آذار/ مارس 2007.

والقضية الأخرى التي تثير القلق على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتعلق بجهود إيران الحثيثة للحصول على التقنية النووية، فقد أحدثت هذه القضية مزيداً من عدم الاستقرار في المنطقة، وبخاصة منذ إعلان إيران رسمياً في نيسان/ إبريل 2006 بأنها نجحت في تخصيب اليورانيوم، وفي أيلول/ سبتمبر 2007 شغلت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي. وعلى أي حال، فقد تقلص الخط الفاصل بين السعي لممارسة حق السيادة في تطوير إمكانات نووية لأغراض مدنية سلمية وبين تطوير قدرات نووية لأغراض حربية.

كما أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قلقة من أية تطورات في مساعي إيران النووية، لأنها قد تؤدي بالنهاية إلى تفاوت إقليمي على صعيد حيازة الأسلحة غير التقليدية. إضافة إلى ذلك، هناك تهديد التلوث البيئي – أي السقط المشع – في حال حدوث أية أخطاء أو حوادث تقنية خطيرة في المفاعل النووي الإيراني، وهو أمر يعيد إلى الذاكرة ما حدث في تشيرنوبل عام 1986.

أما من منظور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، فهناك قضية أخرى ملحة تتطلب اهتماماً فورياً من قبل إيران وهي احتلال إيران غير المشروع للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى. وهي قضية أحبطت علاقات التعاون الأمني والاستراتيجي المشترك الطويلة الأمد بين جميع الدول الواقعة على الخليج. وتواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد موقفها العام القائل بوجوب السعي لحل هذا النزاع عبر سبل سلمية سياسية وقانونية؛ كما تواصل فعلياً أداء دور إيجابي وبراغماتي من خلال فصل علاقاتها الثنائية الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية عن موقفها الجازم الذي يؤكد حق الإمارات القانوني والتاريخي في هذه الجزر الثلاث.

تعتمد احتمالات تحسن العلاقات السياسية والدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نهج الإيرانيين في التعامل مع الموضوع النووي والوضع العراقي والقضايا الشرق أوسطية العربية، بما فيها قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، في الوقت الذي مايزال الاحتمال فيه قائماً أمام ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية.[29]

وعلى المدى القصير، يُفضل أن تتبع إيران سياسة العلاقات العملية القائمة على حسن الجوار والمسالمة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن تسوية النزاع على الجزر الثلاث المحتلة وفق مبادئ القانون الدولي، من شأنها أن تعزز العلاقات بين إيران ودولة الإمارات من جهة وبين إيران ودول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، كما تعزز التعاون الاستراتيجي.

يتناول القسم الأخير من هذه الورقة موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التهديدات الأمنية الجديدة والتحديات الأخرى؛ والسياسات المبتكرة لصياغة نظام أمني إقليمي جماعي جديد.

توقعات لنظام أمني خليجي جديد

عند تناول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمخاوف الاستقرار الداخلي وإزالة التهديدات الخارجية أو احتوائها على الأقل، تبدو قلقة إزاء مواجهة أية أخطار إقليمية داخلية أو خارجية تنشأ عن لاعبين من الدول أو من غير الدول. وتؤكد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية تعزيز بنيتها الدفاعية المنسقة من خلال اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وقوة درع شبه الجزيرة المشتركة، وهذا سيتطلب «تعاوناً فيما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعاوناً فيما بين الدول على مستوى الوكالات».[30]

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى البارزة، ستواصل القيام بدور أساسي في دعم القدرات الدفاعية-الأمنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل القريب. ولذلك، من المحتمل أن يستمر التركيز بشكل رئيسي على العلاقات الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي على صعيد مواجهة خطر الإرهاب. إلا أن

العلاقات الخليجية-الأمريكية ماتزال متوترة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على أمريكا، وازداد هذا التوتر بعد الاحتلال أو "التحرير" الأمريكي للعراق والذي ولّد شعوراً بالعداء لأمريكا بين مختلف فئات المجتمع العربي الخليجي.

إضافة إلى ذلك، يشير مايكل يافي، وهو محق، إلى حالة «تزايد الاستياء العام من الولايات المتحدة الأمريكية» نتيجة دعمها لإسرائيل.[31] أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فتشكل قدرة التحالف الخليجي-الأمريكي على مواجهة التحديات الأمنية أحد الجوانب الهامة لهذه العلاقة الاستراتيجية.[32] وتؤكد واشنطن أن وجودها في الخليج يقوم على مبدأ «منع أية دولة من الهيمنة الإقليمية التي تؤدي إلى تبعية نفطية»؛[33] ولذلك نشرت الولايات المتحدة «آلاف القوات المناوبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصغيرة (الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان)، بموجب عديد من الاتفاقيات الثنائية».[34]

ومن جهة أخرى قال جوزيف كوستنر: «تنظر الأنظمة الملكية في الخليج العربي إلى الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية كعنصر هام لأمن هذه الأنظمة، ولكنها لطالما رغبت في الحفاظ على هذا الدور الأمريكي بشكل "غير مرئي". كما أظهرت هذه الأنظمة رغبة متزايدة في الحصول على تدخل أمريكي مباشر خلال الأزمات؛ ولكن نظرتها الحالية أكثر توازناً حيث تتطلع إلى طريقة أفضل للدفاع عن نفسها».[35]

إذا لم يشكل "العراق الجديد" تهديداً عسكرياً لأمن الخليج، فعندها قد تعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في اعتمادها الكبير على

القدرات الأمنية الأمريكية.[36] وبالتالي ينصب الاهتمام الإقليمي بشكل رئيسي على الإجابة عن السؤال التالي: إذا فشل العراق الجديد في تحقيق الوحدة الوطنية والإقليمية وأصبحت "الفيدرالية" وسيلة للتقسيم العرقي والطائفي بدلاً من الوحدة، فما السياسات التي يجب أن يضعها اللاعبون المتعددون، أي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التعامل مع الوضع الأمني الجديد في العراق؟ ولن يؤثر الوضع السياسي والأمني الهش بالعراق في العراق وحده فقط، بل أيضاً في أمن المنطقة عموماً.

وجاء في إحدى الأوراق التي أعدتها الكلية الحربية الأمريكية ما يلي:

> تخشى معظم الدول المجاورة للعراق من عراق مفتت تماماً يشكل خطراً محتملاً يتهدد سياساتها واستقرارها المحلي. كما يبدي أكثر هذه الدول قلقاً خاصاً من احتمال نشوب حرب أهلية عراقية. وبالتالي، سيواجه كثير من هذه الحكومات ضغوطاً سياسية محلية لأداء دور أكبر في مشكلات العراق عند نشوب حرب أهلية.[37]

ولذلك، قبل أن تتقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "العراق الجديد" عضواً رسمياً جديداً في نظام أمني مشترك جديد، يجب عليها تعزيز قدراتها الأمنية/ العسكرية الخاصة لمواجهة أية حوادث قد تقع، لأن النزاع في العراق قد يمتد إلى دول أخرى في المنطقة. وتبدو دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر قلقاً حيال التهديدات الأمنية الإقليمية المتصاعدة التي تسببها إيران.

وإذا لم يتم تحقيق استقرار ثابت في "العراق الجديد" فإنه سيشكل تحدياً خطيراً لأمن دول الخليج العربية. وبرغم توقيع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على «اتفاقية الدفاع المشترك»[38] في مطلع عام 2000، فمايزال تحقيق نظام أمني خليجي جديد وفاعل أمراً بعيد المنال.[39]

في كانون الأول/ ديسمبر 2004، قال وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، إن صياغة نظام أمن إقليمي جديد تحتاج إلى أربع دعائم أساسية هي: «وجود مجلس تعاون خليجي قوي وفعال يضم أعضاء متكاملين اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً؛ وانضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ وقيام عراق مستقر وموحد؛ وإدخال إيران في مجلس التعاون لدول الخليج العربية».[40] كما حدد الآلية التي يجب تشكيل هذا النظام من خلالها بوضع «اتفاقيات ثنائية جديدة ضمن المنطقة لترسيم العلاقات المتحسنة».[41] ولكن هناك معضلة أمنية واستراتيجية ناجمة عن اتساع الهوة في العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى بالمنطقة. في الوقت الحاضر «لا توجد أية عملية تستطيع كل من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية (الدول الثلاث الكبرى على الخليج) التفاوض من خلالها على شروط تنظم علاقاتها السياسية والعسكرية من دون احتمال تفاقم المشكلة الأمنية في واحدة أو أكثر من العواصم».[42] ومما يزيد الأمور تعقيداً أنه ليس ثمة محفل يتيح للدول الخليجية الصغرى أن تبدي رأياً في الأمور الأمنية؛ ما يقلل من فرص ليّ ذراعها من قبل جيرانها الأكبر حجماً.[43]

يواجه خبراء الأمن تحدياً كبيراً في فهم الأسلوب الذي تتبعه دول الخليج في تناول مسألة الأمن الإقليمي بما يتعلق بالإرهاب. ولطالما كان

تعريف التهديد الإرهابي بمفردات مرتبطة بمفاهيم تصورية مهمةً معقدةً جداً بالنسبة للمجتمع الدولي. ثانياً، بهدف مواجهة الإرهاب، اتخذت الدول الخليجية عدداً من الإجراءات الاستراتيجية والسياسية الفعالة لتعزيز الأمن من خلال زيادة التعاون بين الأطراف المتعددة، وبخاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات والتبادل المنتظم للاستخبارات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً منسقة لقطع المصادر المالية التي تدعم المؤسسات الخيرية الغامضة التي يحتمل أن يكون لها صلات مع منظمات إرهابية معروفة جيداً كالقاعدة.

وفيما يخص مسألة الإصلاح السياسي، تبدو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "بتوجهها نحو السوق الحرة" متحمسة لتنفيذ "الإصلاحات الطبيعية (الفطرية)" بدلاً من "الإصلاحات المفروضة" على مستويات متعددة وبأشكال مختلفة، بما في ذلك مجال التعليم.

أما بالنسبة لانتشار أسلحة الدمار الشامل، فمن الضرورات الحتمية لجميع دول المنطقة – وبخاصة إسرائيل وإيران – أن تتفق على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد طرح هذه الفكرة الأمير سعود الفيصل الذي اقترح على إيران طريقة تخرجها من المأزق الذي يكتنف برنامجها للطاقة النووية من خلال جعل «الخليج، باعتباره جزءاً من منطقة الشرق الأوسط، منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل».[44]

ولكن بعض الخبراء الأمريكيين يفضلون اتباع الإجراءات الصارمة، من دون اللجوء إلى توجيه ضربة عسكرية، لمنع الانتشار النووي. فعلى سبيل

المثال، قدم آيفو دالر وفيليب جوردون خياراً واضحاً وصارماً مفاده أن «بإمكان إيران أن تتحول إلى دولة واهنة ومنبوذة ومعزولة وتتمتع بقدرات نووية، مثل كوريا الشمالية، أو أن تعود إلى الاندماج في المجتمع الدولي وتلبي احتياجات شعبها وتحافظ على أمنها مقابل التخلي عن تلك القدرات».[45]

يجب على الإيرانيين الانتباه للدروس المأخوذة من المحاولة الفاشلة لتأميم مواردها النفطية في حقبة محمد مصدق، فطهران بحاجة إلى فهم آليات سياسات الدول العظمى وكيف تتصرف عند الأزمات. ستبقى إيران معرضة للضغوط، ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بشأن برنامجها النووي الذي يتقدم بخطى متسارعة، ولتدخلها في شؤون العراق. وبالفعل، لم يتخل الأمريكيون والإسرائيليون عن خيار استخدام القوة (أو العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية) في تعاملهم مع برنامج إيران النووي. والوقت وحده كفيل بتحديد مدى فعالية الإجراءات التي اختاروها بهذا الصدد.

الخلاصة

إن الشركاء والفاعلين الرئيسيين في الخليج: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، معنيون بأن يراجعوا جميع المقترحات المحتملة لوضع نظام أمن خليجي جديد يكون فاعلاً في معالجة الترتيبات الراهنة.

وقد حدد جيمس رسل أربع قضايا بحاجة إلى المراجعة هي: (1) تحديد المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج؛ و(2) تحديد ما إذا كان باستطاعة

العراق أن يصبح قوة تحقق التوازن مع إيران ومدى إمكان تحقيق ذلك؛ و(3) تحديد دور وصورة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؛ و(4) تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول بشكل منفرد لتحقيق المزيد من الأمن الإقليمي، بينما تعزز دفاعاتها الفردية ضد الاعتداءات الخارجية».[46]

مايزال الاستقرار الطويل الأمد في العراق بعيد المنال، وقد يؤدي في النهاية إلى قيام واشنطن بحل أزمتها عبر انسحاب تدريجي من العراق. وبرغم أن النفط سيظل يمثل أهم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في منظورها لأمن الخليج، فإن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش كانت تتبع أسلوباً شاملاً ومتفاعلاً ومرناً في التعامل مع المسائل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ويجدر هنا فهم الطريقة التي يمكن أن تصوغ بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤيتها الأمنية الجماعية الراسخة، والآلية التي ستواجه بها تحديات النظام الإقليمي الجديد الذي يجرى تشكيله في الوقت الراهن. ولابد لدول مجلس التعاون مبدئياً من أن تحدد الديناميات المؤثرة في أمنها. وسيتطلب ذلك مراجعة الطريقة التي يمكن بها إعادة هيكلة قوة درع شبه الجزيرة بالشكل الذي يجعلها فاعلة، والأهم من ذلك هو مدى التزام دول الخليج بتنفيذ اتفاقيات أمن إقليمية جماعية.

كذلك ينبغي على دول مجلس التعاون أن تدرس كيفية الاستفادة من خبرات كيانات أمنية وسياسية إقليمية ودولية أخرى، بما فيها الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا. ذلك أنه

من غير الممكن مواجهة التهديدات الأمنية من خلال عدد محدود من الدول الإقليمية المشاركة، أو من خلال أساليب عسكرية قديمة. كما ينبغي أيضاً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأكيد ضرورة تشكيل منتدى دولي جماعي لمعالجة القضايا والمتطلبات الإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن فلينت ليفيريت، في مقالته بصحيفة **نيويورك تايمز** تحت عنوان **"إيران: الخليج بيننا"**، قدم الفكرة الذكية التالية:

> يجب على الولايات المتحدة وشركائها ... أن تدعم إنشاء مجلس أمن خليجي يضم إيران والعراق والمملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[47]

كما يوضح ليفيريت أن هذا المحفل لا يستعيض عن حلفاء أمريكا الحاليين بشركاء أمن تقليديين.

وعلى نحو مماثل، دعا بعض المراقبين إلى إنشاء بنية أمنية جديدة أو "منتدى الخليج للأمن الإقليمي" يضم في عضويته الدول الواقعة على الخليج من شماله إلى جنوبه.[48] ولكن المصالح الجيوستراتيجية والإقليمية قد تحافظ على دورها الهام في تحديد طريقة ووقت إنشاء المنتدى المذكور. وبانتظار مجيء فرصة أكثر ملاءمة لتوسيع إطار التعاون الإقليمي، يجب أن يبقى نظام الأمن الخاص بمجلس التعاون لدول الخليج العربية نافذاً وفعالاً بأسلوبه ومضمونه الخاص والمتميز. فالنموذج المستقبلي لنظام أمن خليجي إقليمي جديد، يضم عراقاً جديداً وإيراناً حديثة ويمناً متطوراً، سيسهل مواجهة التهديدات والتحديات الخارجية في منطقة متقلبة ذات أهمية دولية.

وقد أصاب بولنت أراس بقوله: إن وجود جو من السلام في الخليج سيعود بالفائدة على تركيا. وبالتالي «من المحتمل أن تنمو الأعمال والعلاقات التجارية بصورة أسرع من تلك التي تخضع للعلاقات السياسية».[49] ومن الواضح أن تركيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي ستحصل على المزايا السياسية والاقتصادية التي يوفرها وجود جو من السلام ووضع جيوستراتيجي واقتصادي جيد في منطقة الخليج العربي. علاوة على ذلك، قد توفر مبادرة إسطنبول للتعاون التي أطلقها حلف شمال الأطلسي (الناتو) مزيداً من الدعم لأمن الخليج.

الهوامش

1. أشرف محمد كشك، "تأثير الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

2. انظر:

James L. Gelvin, *The Modern Middle East: A History* (UK: Oxford University Press, 2005), 231.

3. انظر:

Patrick Basham, "Can Iraq Be Democratic?" *Policy analysis*, no. 505 (Washington, DC: Cato Institute, January 5, 2004).

4. للمزيد من التفاصيل، انظر:

Urban Ahlin et. Al., *Democracy and Human Development in the Boarder Middle East: A Transatlantic Strategy for Partnership*, Istanbul Paper No. 1 (www.cer.org.uk/articles/gmf_midd_east_2june04.html).

5. انظر:

Kenneth Pollack, "Securing the Persian Gulf," *Foreign Affairs*, July/ August 2003.

6. انظر:

Alan P. Larson, "The International Aspects of U.S. Energy Security," testimony before the House International Relations Committee, 107 Congress, 2nd session, June 20, 2002 (www.state.gov/e/rls/rm/2002/ 11311.htm).

7. المرجع السابق، وللمزيد من التفاصيل انظر:

James A. Russell, "Saudi Arabia in the 21st Century," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 3 (Fall 2005), 66.

8. المرجع السابق.

9. انظر:

http://www.iiss.org/gulf_dialogue_speeches_php.14, December 2005.

10. عمر حسن، "الخليج يتوقع التغيير برحيل صدام"، الفجر، 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

(http:www.dawn.com/2003/10/07/int4.htm).

11. المرجع السابق. لقد اتخذ الوضع الأمني في العراق منحى خطيراً نحو الأسوأ في عامي 2005 و2006 مع انتشار أعمال العنف والإرهاب التي تهدف إلى إثارة الاقتتال الطائفي وتفاقمه إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية.

12. انظر:

Michiko Kakutani, "A view from the Center of the Iraq Maelstrom," *New York Times*, January 12, 2006.

13. انظر:

Tony Axon and Sue Hewitt, The *Middle East Review 2005: The Economic and Business Report*, 28th ed. (los Gatos, CA: Knowledge Books and Software, 2006), 64.

14. المرجع السابق.

15. لاري دايموند، "العراق والديمقراطية: الدروس المستفادة"، *Current History*، 23 كانون الثاني/ يناير 2006، ص 35. وقد أخذت "خطة بغداد الأمنية" التي نفذتها إدارة بوش في منتصف شهر شباط/ فبراير 2007، بعين الاعتبار الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في بغداد فوراً. وستبقى قيد التنفيذ إذا لم تؤدّ زيادة القوات الأمريكية من 21 ألفاً إلى 30 ألف جندي، إلى وضع حد للاقتتال الطائفي والإرهاب والعنف.

16. المرجع السابق.

17. انظر:

Larry Diamond, "What Went Wrong in Iraq," *Foreign Affairs*, (September/ October 2004).

18. انظر:

Stephen Zunes, "Iraq- Two Years Later" (Washington, DC: FPIF, March 2005), (http://www.fpif.org/0503iraq.ann_body.html).

19. انظر:

Mohammed Ayoob, "The War Against Iraq: Normative and Strategic Implications," in Thomas G. Weiss, Margaret E. Crahan and John Goering (eds), *Wars on Terrorism and Iraq: Human Rights, Unilateralism and US Foreign Policy* (London: Routledge, 2004), 167.

20. المرجع السابق.

21. المرجع السابق.

22. انظر:

Wadood Hamad, "Unraveling Iraq: The Sociopolitical and Ethical Dimensions of Resistance," *New Politics* vol. X, no. 2 (www.wpunj.edu/icip/newpol/issue38/hamad38.htm).

23. بحسب القانون الدولي، يتعين على المجموعات المقاومة للاحتلال أن تستهدف قوى الاحتلال وليس المدنيين.

24. انظر:

Condoleezza Rice, "International Support for Iraqi Democracy," Heritage Foundation Lecture no. 916, December 16, 2005 (www.heritage.org/research/middle East/Iraq/hl916.cfm).

25. انظر:

Jeremy Greenstock, "The Situation in Iraq," *Asian Affairs*, vol. XXXVI, no. 3, November 2005, 314.

26. مقتبس عن أشرف محمد كشك.

27. انظر:

Stephen Zunes, "Bush Again Resorts to Fear-Mongering to Justify Iraq Policy" (Washington, DC: FPIF, October 12, 2005) (http://www.fpif.org/fpiftxt/1532).

28. للمزيد من التفاصيل حول العلاقات الإيرانية-الأمريكية انظر:

Mark Katz, "Iran and America: Is Rapprochement Finally Possible?" *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005), 58-65.

29. للمزيد من التفاصيل انظر:

Richard Seymour, "A Stitch in Time," *The Middle East* no. 366, April 2006, 25.

وانظر أيضاً:

James Phillips "Countering Iran's Nuclear Challenge," Backgrounder No. 1903, Heritage Foundation, December 14, 2005.

وفي 17 نيسان/ إبريل 2006، كتب سيمور إم هيرش مقالة في صحيفة نيويوركر *New Yorker* يصور فيها خطة الولايات المتحدة الأمريكية (تحت إدارة بوش) بشأن ضربة نووية جوية لعدد من المواقع النووية الإيرانية الهامة، وهي خطة تحقق هدفين معاً: ففي حال نجاحها سيؤدي هذا الهجوم إلى إزالة مقارّ القوة النووية، ويعمل في الوقت ذاته على تغيير النظام الحالي المحافظ الذي يمثله محمود أحمدي نجاد.

30. انظر:

Michael Kraig, "Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf," *Middle East Policy* vol. XI, no. 3 (Fall 2004), 148.

31. انظر:

Michael D. Yaffe, "The Gulf and a New Middle East Security System," *Middle East Policy*, vol. XI, no. 3 (Fall 2004), 124.

32. المرجع السابق.

33. انظر:

Nadim Hasbani, "Reform Prospects in GCC Countries and the Establishment of a New Security Order," *Tribune-LIbanaise.com*, August 19, 2005 (www.tribune_libanaise.com/tribune/article.php3?id_article=29).

34. المرجع السابق.

35. انظر:

Joseph Kostiner, "The United States and the Gulf States: Alliance in NEED," *Middle East Review of International Affairs* (MERIA), vol. 2, no.4 (December 1998).

36. اقتباس عن: Michael D. Yaffe, 124 - 125.

37. انظر:

W. Andrew Terrill, "Strategic Implications of Intercommunal Warfare in Iraq" (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2003), 2 (www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB 595.pdf).

38. انظر:

Richard L. Russell, "The Persian Gulf's Collective-Security Mirage," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005), 78.

39. المرجع السابق.

40. اقتباس عن James A. Russell, 65.

41. انظر:

John Chipman, "The Need for a New Framework for Gulf Security," *Financial Times*, December 10, 2004 (www.iiss.org/conferences/the-iiss-security-summit/gulf-dialogue-2004/directors-ft-articles).

42. انظر:

Joseph McMillan, Richard Sokolsky and Andrew C. Winner, "Toward a New Regional-Security Artchitecture," *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (Summer 2003), 164-165, quoted in Michael D. Yaffe, "The Gulf and a New Middle East Security System," Middle East Policy, vol. XI, no. 3 (Fall 2004).

43. المرجع السابق.

44. انظر:

Flynt. L. Levertt, "Iran: The Gulf Between Us," *New York Times*, January 24, 2006.

45. انظر:

Ivo H. Daalder and Philip H. Gordon, "We Should Strike Iran, but not With Bombs," *Washington Post*, January 22, 2006, B03.

46. انظر:

James A. Russell, "Iraq Beyond Saddam: The Search for Regional Security," *Asia Times*, March 14, 2003 (www.atimes.com/atimes/Middle_East/EC14Ak03.html).

47. اقتباس عن: Flynt Levertt.

48. انظر: أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، نيسان/ إبريل 2006.

49. انظر:

Bulent Aras, "Turkey and the GCC: An Emerging Relationship," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005): 97.

Ahlin, Urban et. Al., *Democracy and Human Development in the Boarder Middle East: A Transatlantic Strategy for Partnership*, Istanbul Paper No. 1 (www.cer.org.uk/articles/gmf_midd_east_2june04.html).

Aras, Bulent. "Turkey and the GCC: An Emerging Relationship," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005).

Ayoob, Mohammed, "The War Against Iraq: Normative and Strategic Implications," in Thomas G. Weiss, Margaret E. Crahan and John Goering (eds), *Wars on Terrorism and Iraq: Human Rights, Unilateralism and US Foreign Policy* (London: Routledge, 2004).

Basham, Patrick, "Can Iraq Be Democratic?" *Policy analysis*, no. 505 (Washington, DC: Cato Institute, January 5, 2004) no. 505.

John Chipman, "The Need for a New Framework for Gulf Security," *Financial Times*, December 10, 2004 (www.iiss.org/conferences/the-iiss-security-summit/gulf-dialogue-2004/directors-ft-articles).

Daalder, Ivo H. and Philip H. Gordon, "We Should Strike Iran, but not With Bombs," *Washington Post*, January 22, 2006, B03.

Diamond, Larry, "Iraq and Democracy: The Lessons Learned." *Current History* (January 2006).

– "What Went Wrong in Iraq," *Foreign Affairs*, (September/October 2004).

Gelvin, James L., *The Modern Middle East: A History* (UK: Oxford University Press, 2005).

Greenstock, Jeremy, "The Situation in Iraq," *Asian Affairs*, vol. XXXVI, no. 3, November 2005.

Hamad, Wadood, "Unraveling Iraq: The Sociopolitical and Ethical Dimensions of Resistance," *New Politics* vol. X, no. 2 Winter 2005.

Hasan, Omar. "Gulf Foresees Change with Saddam's Departure." Dawn, October 7, 2003 (http:/www.dawn.com/2003).

Nadim Hasbani, "Reform Prospects in GCC Countries and the Establishment of a New Security Order," *Tribune-LIbanaise.com*, August 19, 2005 (www.tribune_libanaise.com/tribune/article.php3?id_article=29).

Hersh, Seymour M. "The Iran Plans." *New Yorker*, April 17, 2006.

Kakutani, Michiko. "A View from the Center of the Iraq Maelstrom." *New York Times*, January 12, 2006.

Katz, Mark. "Iran and America: Is Rapprochement Finally Possible?" *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005).

Kishk, Ashraf Mohammed. "Gulf Security in American Policy," *Al-Siyassa Al-Dawliyah*, vol. 41, no. 164, April 2006.

Kostiner, Joseph. "The United States and the Gulf States: Alliance in NEED," *Middle East Review of International Affairs* (MERIA), vol. 2, no.4 (December 1998).

Michael Kraig, "Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf," *Middle East Policy* vol. XI, no. 3 (Fall 2004).

Larson, Alan P. "The International Aspects of U.S. Energy Security," Testimony before the House International Relations Committee, June 20, 2002, 107 Congress, 2nd session, (www.state.gov/e/rls/rm/2002/11311. htm).

Flynt. L. Levertt, "Iran: The Gulf Between Us," *New York Times*, January 24, 2006.

McMillan, Joseph, Richard Sokolsky and Andrew C. Winner, "Toward a New Regional-Security Artchitecture," *Washington Quarterly*, vol. 26, no. 3 (Summer 2003), 164-165, quoted in Michael Kraig, "Assessing Alternative Security Frameworks for the Persian Gulf," *Middle East Policy* vol. XI, no. 3 (Fall 2004).

Pollack, Kenneth. "Securing the Persian Gulf," *Foreign Affairs* (July/August 2003).

Rice, Condoleezza. "International Support for Iraqi Democracy." Heritage Foundation Lecture no. 916, December 16, 2005 (www.heritage.org/ research/\middle East/Iraq/hl916.cfm).

Russell, James A. "Saudi Arabia in the 21st Century," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 3 (Fall 2005).

– "Iraq Beyond Saddam: The Search for Regional Security," *Asia Times*, March 14, 2003 (www.atimes.com/atimes/Middle_East/EC14Ak03.tml).

Russell, Richard L. "The Persian Gulf's Collective-Security Mirage," *Middle East Policy*, vol. XII, no. 4 (Winter 2005).

Terrill, W. Andrew. "Strategic Implications of Intercommunal Warfare in Iraq" (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2003).

Michael D. Yaffe, "The Gulf and a New Middle East Security System," *Middle East Policy*, vol. XI, no. 3 (Fall 2004).

Stephen Zunes, "Iraq- Two Years Later" (Washington, DC: FPIF, March 2005).

– "Bush Again Resorts to Fear-Mongering to Justify Iraq Policy" (Washington, DC: FPIF, October 12, 2005).

– أشرف محمد كشك، "تأثير الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة السياسة الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر 2003.

– أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، نيسان/ إبريل 2006.

نبذة عن المحاضر

حصل الدكتور أحمد عبدالرزاق شكارة على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوثامبتون بالمملكة المتحدة في عامي 1975 و1980 على التوالي. وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية بامتياز من جامعة بغداد عام 1971.

يعمل الدكتور شكارة محاضراً في منهج البحث النوعي وباحثاً في إدارة التدريب بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية منذ عام 2000. وعمل قبل ذلك بصفة زميل بحث فخري بقسم العلوم السياسية في جامعة أوكلاند في نيوزلندا خلال الفترة 1996 – 2000؛ كما عمل بصفة أستاذ بحث فخري زائر لدى معهد الاقتصادات النامية في اليابان عام 1994. وعمل محاضراً وأستاذاً مساعداً في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1980–1994.

نشر الدكتور شكارة أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة والخارج، ومنها ما نشر في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية باللغتين العربية والإنجليزية. وتغطي أعماله قضايا الشرق الأوسط والخليج العربي الهامة، كتأثيرات الحرب التي قادتها أمريكا على العراق عام 2002، ومسألة إنشاء نظام أمن إقليمي جديد للخليج العربي.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

الدكتور شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك برويست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة: ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X


ISBN 978-9948-14-241-6